بحث عام | قسم الدراسات الدينية | 11 فبراير 2017

الاجتهاد الإمامي الشيعي ومواكبة العصر:
قراءة في تجربة مرتضى مطهّري

عبد الرزّاق الدغري
باحث تونسي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2017
All rights reserved © 2017

الملخّص:

انشغلنا في هذه الدراسة، بالحديث عن قيمة الاجتهاد، ومجالاته، ومناهجه عند الشيعة الإماميّة، انطلاقًا من مؤلّفات الفيلسوف مرتضى مطهّري؛ فهو يُعتَبر أحد أبرز رموز مدرسة الإحياء، والتجديد الديني، إبّان الثورة الإيرانية، وتركّز اهتمامه على إعادة قراءة الموروث الديني والفكري، وإحيائه، وتطهيره، فساهم في خلق ثورة فكرية وقِيَمِية، سعى من خلالها إلى النهوض بالمجتمع، وإصلاحه، وتجديد علاقته بالدين، وتطوير منزلة الإنسان في الوجود، وقصد من ورائها إلى تصحيح الاعتقاد، والانخراط في قيم العصر، ومبادئه، ومعالجة قضايا التطوّر، والمواطنة، وسبل التعايش والحوار. وكان اهتمامنا، على مستوى آخر من البحث، بالنظر في آليّات الاجتهاد وسُبُله في مشروع مطهّري الاجتهادي؛ ذلك أنّ الرجل عمل على تجديد التعامل مع الموروث الديني، وإحياء الشريعة، وتطوير أصول الفقه، فنقد القراءة الحَرْفيّة للنصوص، ودعا إلى وجوب تنظيم الاجتهاد، وإصلاح واقع المؤسّسة الدينية، وإعادة هيكلتها، وسعى إلى توظيف العقل في الاستنباط، ومراعاة المصلحة، ومقاصد التنزيل. فكان الاجتهاد شاملًا، يهتمّ بمختلف جوانب الحياة؛ الروحيّة، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية للمسلم، وينطلق من نيّة تحديث آليّات الفهم، والاستنباط، وتوليد الأحكام وتطويرها، لتناسب ضرورات الواقع، ومقتضيات الزمان.

التقديم:

لقد اقتصر الفقه عند الإمامية، في البداية، على ما يُروى عن الأئمة من الأحاديث والفتاوى، ثمّ أثبت الفقهاء الحاجة إلى الاجتهاد الديني، ولم يعد تقليد الأئمة من آل البيت، أو انتظار الإمام المعصوم، واجبًا ومبطلًا للاجتهاد؛ فاختص بالاجتهاد الفقيه الجامع للشرائط، وكلّ من تميز في عدّة معارف وعلوم، وهيّأ نفسه لاستنباط الأحكام، فيقلّده الناس.

ولمّا شهد الفكر الديني الشيعي تحوّلات فكريّة ومعرفية متنوعة، توسّعت دوائر الاجتهاد، ومناهج الاستدلال، وطرائق التفكير وسُبله وأهدافه، فشملت الفقه، ومختلف جوانب الحياة الروحية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتدعّم نشاط المراجع، ونما الاجتهاد؛ لتلبية حاجيات المجتمع، وتحقيق تماهي الأحكام، في الأصول والفروع مع متطلبات العصر، وهدف العلماء إلى الخروج من الفهم الضيق الحرفي للنصوص، فأنتج أصحاب الفكر الإصلاحي الشيعي ورواد الإحياء والتجديد الديني، نصوصًا اجتهادية، ونظريات، ومواقف تهدف إلى جعل الدين يواكب الحياة، ويحقق مصالح الإنسان؛ لذلك، بدا لنا الاجتهاد قضية تطرح عدة تساؤلات منها: ما حدّ الاجتهاد؟ أهُوَ إحياء الموروث وإصلاح التفكير وتجديد الشريعة، أم القطع مع فكر السلف والانزياح عن قيد النصوص الشرعية؟ ما علاقة الشريعة بالاجتهاد؟ ومن هو المجتهد؟ أهو رجل الدين أم المثقف عامة؟ وما هي مجالات الاجتهاد وحدوده وآلياته؟

ويدور محور اهتمامنا، في هذا البحث، على مقاربة مجالات الاجتهاد، وأهدافه، وآلياته، ومناهجه لدى العلماء الشيعة المعاصرين، أتباع مدرسة الإحياء والتجديد الديني؛ لذلك، يحقّ لنا أن نتساءل عن حدود الاجتهاد، وعن مدى نجاح العلماء في تجاوز بعض الإشكاليات في المنظومة العقدية الإمامية، وعن دورهم في تطوير الأحكام، وتيسير الفهم، وإيجاد الحلول للمعضلات التي تواجه المؤمن؟ وإلى أيّ حدّ استطاعوا تطوير عملية التشريع الإسلامي؟.

وسنركّز على الفيلسوف الإيراني مرتضى مطهّري (ت1980م)؛ لأنّه كان أحد رواد مدرسة الاجتهاد والتجديد المعاصرة، وصاحب مشروع إصلاحي، وساهم في التنظير للاجتهاد، وممارسته في شتّى مستويات الحياة، ورسم معالم الإسلام ومستقبله، ثم توسّع العلماء في دوائر الاجتهاد وآلياته، ومن بين هؤلاء؛ المرجع اللبناني محمد حسين فضل الله (ت2010م)، والمجتهد العراقي محمد مهدي شمس الدين (تم2001)، والفقيه العراقي محمد تقي المدرسي، وبعض المفكّرين الإيرانيين، أمثال؛ مصطفى ملكيان، ومحمد مجتهد شبستري، وعبد الكريم سروش؛ لذلك ستكون لنا ملاحظات حول مساهماتهم الاجتهادية.

ويهمّنا في هذا المبحث: أن نجيب عن إشكاليتين؛ ما هي مجالات الاجتهاد المعاصر ووظيفته، انطلاقًا من تجربة مطهّري؟ وهل استطاع مطهّري وضع منهجية قادرة على الخروج بالاجتهاد من أسر الماضي، والتوفيق بين نصوص الشريعة، وحاجات المجتمع الإسلامي المعاصر؟

1- قضايا الاجتهاد المعاصر ووظائفه في مشروع مطهّري:

أ- تحقيق الإصلاح وبلوغ النهضة:

ساهم مطهّري، من خلال عمله الاجتهادي، في إعادة قراءة التراث الديني عامة، والمناداة بعدّة قيم ثورية اجتماعية واقتصادية وإنسانية؛ فطالب بالحرية الدينية والسياسية، وبمراجعة منظومة القيم والأخلاق والمعاملات السائدة، لتحقيق ثورة فكرية وقيمية جديدة، تتلاءم مع روح الدين، ومقاصد الشريعة، وقيم العصر. وانبنت مقاربته الاجتهادية على معالجة مظاهر التخلّف والانحطاط، والنظر في سبل تخطّيهما، فسبر أغوار مجتمعه، وصاغ أطروحة تبحث في مظاهر تقدّم المسلمين في الماضي وأسبابها، وتنظر في علل تخلّفهم في هذا الزمن، فكشف عن الأطراف المسؤولة، والعوامل الداخلية والخارجية، ورأى أنّ الإصلاح يقتضي، أوّلًا: الإلمام بالثقافة الإسلامية ومختلف علومها، ويستدعي، ثانيًا: تجديد التفكير الديني، ونقد الذات، والنظر في أسباب التخلف والانحطاط، وفهم الأنفس والعقول، ومراجعة آليات التفكير وسبل العيش، يقول: «**والآن فلنجلس ونحاسب أنفسنا، هل التفكير الإسلامي في أدمغتنا حيّ أم ميت؟**»[1].

لقد اجتهد مرتضى مطهّري في تقديم قراءة نقدية للنصوص، واستخلاص القيم لتهذيب النفس، وإصلاح الأخلاق، وإزالة المفاسد، ودعا إلى الاقتداء بفضائل الإمام عليّ، وما تميّز به؛ من العلم، والحكمة، والتواضع، والأدب، والعدالة، والحرية، والسخاء، والمروءة، واحترام الآخر، وحسن معاملته؛ فقد أحسن إلى الخوارج، وحافظ على نصيبهم من بيت المال. وقد تمكّن مطهّري، بفضل اطلاعه على أدبيات الفكر الغربي، وتميّزه في العلوم الإسلامية، من التجديد في المجال الاجتماعي والاجتهادي، ومعالجة بعض القضايا الراهنة، التي تتعلق؛ بالأخلاق، والعمل، والمرأة، والعلاقات الاجتماعية، والمعاملات الإنسانية. ونقد الموروث الفكري الإسلامي، وعادات المجتمع، وسلوكه، وطرائق تفكيره، ووقف بجرأة في وجه الأفكار الجامدة، ونبذ الانتهازية والتواكل، ونقد فكر العلماء في الحوزة ورجال الدين، وظلّ يبحث في جذور الانحرافات الدينية، وفي إصلاح عقائد هذا الجيل وأفكاره، بطريقة تراعي دور الاجتهاد الشامل، وتنبذ التزمّت. وبحث

1 مرتضى مطهّري، الثورة والدولة، ط1، دار الرشاد، بيروت- لبنان، 2009م، ص 340. وانظر: مرتضى مطهّري، الإسلام ومتطلبات العصر، تعريب علي هاشم، ط1، مجمع البحوث الإسلامية إيران، مشهد، 1411هـ، ص 516

عن التغيير الاجتماعي، وعن الضمير الإنساني الذي يمنح كل ذي حقّ حقّه[2]. وتساءل عن دور المجتهدين، والمؤسسات الدينية، وكيف يواجهون تطلّعات الجيل الجديد؟ وما هي مسيرة التقدّم؟ وكيف تتطوّر العلوم؟ وما مميزات القوّة السياسية والعسكرية والاقتصادية؟ وفيم تتمثل أسباب التخلف؟ وما هي السبل للتخلّص من الهيمنة الأجنبية؟ ويرى أنّ: دور المجتهدين والمصلحين كبير، يستوجب القيام بعمل إصلاحيّ شامل، يساير مستوى العصر، ويمثّل أركان الثورة ومبادئها، يقول: «**علينا أن نتعلّم منطق العصر، ولغة العصر، وأفكار العصر، ثم نقوم بواسطتها بهداية الناس وقيادتهم**»[3].

كما تمكّن، مثل عدّة مصلحين، من صياغة نظريات في الاقتصاد الإسلامي، والمعاملة البنكية، والأخلاق، والقيم الاجتماعية، تنسجم مع خصوصيات المجتمع الإسلامي وهويّته، وبحث في الأسس الفلسفية للقضايا الاقتصادية، وشروط التعامل مع الأحزاب الغربية، وتوجّهاتهم؛ الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والتربوية، وانتقد الأنظمة الاقتصادية، والمالية، والسياسية العالمية[4].

وقد مثلت المرأة محورًا مهمًا من محاور تفكيره الاجتهادي، هدف من خلاله إلى إثبات مساهمتها في بناء المجتمع ورقيّه، وتمكينها من أن تنال حقوقها، ومنزلتها الطبيعية، وتصحيح الآراء حولها؛ فنفى أن تكون سبب خطيئة آدم، أو أن تجرّ الرجل في الحياة إلى الخطيئة، ودافع عن مساواتها مع الرجل في المنزلة الإنسانية، وأثبت كمالها، وأنّ الإسلام يميز بينهما في بعض الحقوق والواجبات والعقوبات؛ نظرًا لما بينهما من اختلافات غريزية وجسمية؛ فإنه ينبذ التشابه بينهما، ولا يرضى بشكل المساواة التي يقترحها الغرب؛ لأنها تتجاهل هذه الاختلافات[5].

وقام عمله الاجتهادي على مراجعة الأسباب الواهية، التي اعتقد الناس بأنها سبب فرض الحجاب، مثل؛ ترويض النفس، أو الحفاظ على سلامتها، بسبب انعدام الأمن. وبيّن أنّ فلسفة الحجاب تحقق منافع نفسية واجتماعية تمتّن العلاقة بين الأسرة، وأنّ الحجاب يحفظ لها حريتها وقوّتها، ويمتن صلتها العاطفية والجنسية بزوجها، يقول في هذا الصدد: «**إنّ الحجاب الذي يأمر به الإسلام للمرأة، ليس البقاء في الدار، وعدم الخروج منها، فليس في الإسلام ما يدعو إلى حبس المرأة**»[6].

---

2 مرتضى مطهّري، الإمام علي في قوتيه الجاذبة والدافعة، ترجمة: جعفر صادق الخليلي، ط1، مؤسسة البعثة، بيروت، 1990م، ص ص ص 78- 106- 151- 159. الإسلام ومتطلبات العصر، ص ص 268-269

3 مرتضى مطهّري، نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري، جمع وتصنيف: مهدي جهرمي ومحمد باقري، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2011م، ص ص 111-113. الثورة والدولة، ص ص 58-85

4 مرتضى مطهري، الإسلام والاقتصاد، ط1، دار الإرشاد، بيروت- لبنان، 2011م. الإسلام ومتطلبات العصر، ص ص 208-232. فردين قريشي، تجديد التفكير الديني في إيران، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، تعريب: علي عباس الموسوي، ط1، بيروت، 2008م، ص 215

5 مرتضى مطهري، نظام حقوق المرأة في الإسلام، ط1، دار الكتاب الإسلامي، إيران، 2005م، ص ص 134-145

6 مرتضى مطهّري، مسألة الحجاب، ترجمة: جعفر صادق الخليلي، ط1، مؤسسة البعثة، بيروت، 1990م، ص ص 79-82

ونعتقد أنّ الإقرار بالمساواة، وبضرورة احترام المرأة، وإصلاح ما ساد من اعتقادات حولها، تعلقت بالخلق والمنزلة الدونيّة، والضّعف الجسدي والعقلي، ونقص التّدين، يعتبر موقفًا اجتهاديًا رائدًا يثمّن حقوق الإنسان، ويساهم في الإصلاح الاجتماعي والسياسي والرقي الحضاري، فلن يتحقق الإصلاح والتطور، إذن، إلا بمعالجة أسباب التخلف، والتمسك بأصول الشريعة.

ب- الانخراط في قيم العصر ومبادئه: الحقّ والحرية والتعددية والمساواة

تركزت اجتهادات المصلحين، خلال القرن العشرين، على قيم الحرية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، وعلى تأصيل هذه القيم في البيئة والمجتمع؛ فأثبت مطهّري، ومحمد حسين فضل الله، وعلي الأمين، ومحمد مهدي شمس الدين، منزلة الحرية في تاريخ الإسلام، وقيمة تنوع التفكير؛ فقد فرض الدين الإسلامي مبادئ التسامح والاحترام لعقائد الشعوب المختلفة، والرفق في معاملتهم، ولم يواجه الناس أو يجبرهم على الإيمان؛ بل حارب الحكومات، وتصدّى للذين يقيدون فكر الناس، ويدفعونهم إلى الجهل والظلمات، فمنح مطهّري، وغيره من المفكرين، الحرية معنى شاملًا ومناسبًا للعصر؛ لتشمل الفكر، والعقيدة، والتعبير، والصحافة، ودافع عن حرية النقد والتعبير للمعارضين، واحترام الحريات الشخصية، شرط أن يحترم كل واحد غيره؛ ففي مسألة شرب الخمر، مثلًا، يذكر مطهّري: أنّ الإسلام لم يسمح بالتجسّس على شارب الخمر، أو منعه، إيمانًا بحرية الفكر، وبأنّ التدين يقتضي القناعة الشخصية. ونرى أنّ هذه الآراء الاجتهادية، مثلت هدف الثورة وأسّ التغيير، وعبّرت عن احترام الإنسان، وبحثت عن النزعة الإنسانية للدين (**L'Humanisme**)، يقول مطهّري: «**إنني أعلن أنّ في الجمهورية الإسلامية، لا يوجد تحديد، ولا تقييد للأفكار أبدًا، ولا يمكن أن نسمع في ظلها خبرًا عن حصر الأفكار، يجب أن يكون الجميع أحرارًا**»[7].

بيد أنّ هذه الحرية، لا يمكن أن تعني؛ التظاهر بالمروق عن الدين، أو التعارض مع التوحيد الإلهي؛ لذلك نجد مطهّري رفض عدة عقائد، يعتبرها قائمة على الوراثة والجهالة والتقليد، واعتقد أنّها تأسّست على الميول والأهواء، ورآها بعيدة عن التفكير، وتدفع إلى التعصّب والغموض، وتحول دون النشاط الفكري، وتقف حاجزًا أمام التعبير الحر، والفكر المنطقي، مثل؛ عبادة بعض الحيوانات، أو الأشياء والأصنام، ونلفيه يدعو أتباع كلّ مذهب ديني أو فكري، مثل؛ الشيوعيين، إلى التزام الصراحة والوضوح في اختيار أسلوب تفكيرهم، وعقيدتهم، وتصورهم للحياة؛ لأنهم يرفعون صور الإمام في الاحتفالات، ويبطنون رفضهم للنظام الاقتصادي، والفكري، والعقائدي الإسلامي[8].

7 الثورة والدولة، ص 90. بين المنبر والنهضة الحسينية، ص ص ص 293-443-444

8 الثورة والدولة، ص 91. وانظر: بين المنبر والنهضة الحسينية، ص ص 421-439

ونلمس لديه وعيًا بأهمية التعددية الدينية والمذهبية، فهو يرى: أنّ المصادر الإسلامية، وخاصة القرآن، تتضمن إمكانات عديدة من البحث والاجتهاد والاستنباط، ولا يجد حرجًا من الإقرار بتنوّع القراءات والأفكار والاعتقادات والفهم داخل المذهب الشيعي، وبمبدأ التعايش مع المذاهب الأخرى؛ فيتحدث عن التعددية داخل الدين الواحد، ولا يعارض طرح الأفكار المختلفة في المجتمع الإسلامي، إلاّ أنه يرى أنّ المذهب الشيعي: هو المذهب الحق، ويرفض بشدة التعددية المذهبية؛ بمعنى حقانية المذاهب المختلفة[9].

ونعتقد أنّ انتصاره للمذهب الإمامي، لا يحدّ من قيمة تفكيره الريادي في مجال قبول المختلف، وتوسيع دائرة الانفتاح على الآخر، واحترام الإنسانية، والاعتراف بحق القوميات والجنسيات والثقافات، وتكريس العدالة والمساواة؛ فنلفيه ينبذ الإكراه، والمغالاة، أو التّضييق على الناس في معتقداتهم، ويقرّ بحقّ الارتداد، طالما أنّه لا يؤدّي إلى الإخلال بالنّظام الاجتماعي والسياسي، ويرى أنّ: «**ظهور عالم يتمتع فيه أفراد البشرية بحريّة الجهر بالعقيدة، ويتخلّص فيه الناس من الخوف والفقر، يكون هو المثل الأعلى للبشرية**»[10].

والحقّ؛ أنّ هذه الدّعوة إلى احترام النزعة الإنسانية للدين، تدعّمت في كتابات المفكّرين والجامعيين المعاصرين، مثل؛ المفكّر العراقي عبد الجبار الرفاعي، والمفكرَيْن الإيرانيين؛ محمد مجتهد شبستري، ومصطفى ملكيان[11]، فكانت لديهم أطروحات تنزع إلى مراجعات جذرية للظاهرة الدينية، والتخلّص من المركزية الإيمانيّة، واحترام الإنسان، والنظر في القيم الإنسانية، والمعنوية، والعقلية، والروحية التي ينبغي بسطها في المجتمع، وتثبت الوظائف التي يجب أن تضطلع بها القراءة المعاصرة للأديان.

أمّا في المجال السياسي، فلا يخفى على بصير، دعوته إلى التعدّدية السّياسية ومدنية الدولة، وحرية الأحزاب والمساواة والعدالة، وإن تحدث مثل غيره من المصلحين والمجددين عن الحكومة الإسلامية؛ فإنه رفض قيام الدولة الدينية بالمفهوم الكهنوتي، ودافع، مثلهم، عن مشروع الدولة، والجمهورية الإسلامية، وسلطة الأمّة، وحرّية الشعب في اختيار القائد السياسي، وحقّ التداول على السلطة، وتقرير المصير، والحريّات السّياسية، والانتخاب، وحريّة الأحزاب والجماعات في بلوغ السلطة؛ فقد اجتهد هؤلاء في التنظير لطبيعة الحكم، والسياسة، والتنظيم الإداري للدولة، وتداركوا نظرية الإمامة الإلهية لآل البيت، والنيابة العامة للولي الفقيه، وآمنوا بالتلازم بين الشرع والعقل، وحق الأمّة في تدبير شأنها السياسي، وبدأ الانتقال تدريجيًا من الحكومة الدينية إلى الدّولة الوطنية، فشمل الاجتهاد؛ إقرار الانتخاب، والدستور، والدولة، وتوزيع السلطات، وتعدّد المرجعيات الدينية، ومساعدة الأمة على التشريع، وممارسة الاختيار

9 نقد الفكر الديني عند الشهيد مطهري، ص 23

10 نظام حقوق المرأة في الإسلام، ص 158

11 محمد مجتهد شبستري، تأملات في القراءة الإنسانية للدين، ترجمة: حيدر نجف، ط1، دار التنوير، مركز فلسفة الدين بغداد، 2014م. مصطفى ملكيان، المعنوية والمحبة خلاص جميع الأديان، مجلة قضايا إسلامية معاصرة، ع 47-48، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد، 2011م. عبد الجبار الرفاعي، إنقاذ النزعة الإنسانية في الدين، ط2، مركز دراسات فلسفة الدين بغداد، 2014م.

في الاجتهادات الفقهية، وسنّ القوانين. وأكّد المفكرون التواشج بين المجتمع المدني والمجتمع الديني؛ ذلك أنّ نظام الجمهورية الإسلامية، يتأسس على الشريعة، ولكنه منسجم مع منجزات العقل، وسلطة القانون، ومعطيات الحضارة والتجربة البشرية[12].

ونعتقد أنّ مطهّري تأثر بالتحولات التي عرفها عصر الأنوار؛ فقد أبدى احترامه للمبادئ العامة التي انبثقت عن الميثاق العالمي لحقوق الإنسان؛ لأنها أشادت بالعدالة والحرية والمساواة، ونوّهت بحقوق الإنسان وقيمته ومكانته، وعبر عن إجلاله لمنظميها، وللفلاسفة الذين ألهموهم موادها. لكنه يوجه نقدًا لها، فيراها لائحة فلسفية، وليست قانونًا ملزمًا؛ لأنّ الثقافة الغربية غيّبت الوازع الديني، وحوّلت الإنسان إلى آلة منتجة، لا تحرّكها إلا المصالح الاقتصادية، وأفقدته روحه وأصالته، ولم تمنح المرأة مكانتها الحقيقية، وأغفلت تطبيق القيم الإنسانية للدين[13]، فظل مطهّري يدافع عن إشكالية الهوية والقيم، بالحفاظ على البعد الحضاري والتاريخي للمجتمع الإسلامي، وتجنب الانصهار في ثقافة الغرب، ولم يقبل من التجديد إلّا ما يتناغم مع نصوص الشريعة، وينطلق منها.

ج- تصحيح الاعتقاد:

انبنى الاجتهاد على مراجعة ما استقر من مسلمات، تعلقت بصورة الأشخاص المهمة في التاريخ الإسلامي، مثل؛ علي بن أبي طالب، والحسين. وما اتّصل بوقائع تاريخية وعقائد، مثل؛ الإمامة، والتقية، و«التطبير» أو العزاء، لتطهير العقيدة، ونبذ التطرّف، والتضخيم، والبدع، والخرافات، واستخلاص القيم والمبادئ الحسنة، التي تناسب العصر وآليات تفكيره. وقد لا نجانب الصواب، متى أقررنا؛ أنّ مطهّري وغيره من المجتهدين المعاصرين، ساهموا في تصحيح الفكر الإسلامي، وتجديده، ونقده، وتطويره، ونبذ البدع، وإعادة فهم نصوص الشريعة؛ فنقد مطهري بعض الأفكار السائدة، مثل: الاعتقاد بأنّ حُبّ عليّ يسقط الذنوب، وأنّه «**حسنة لا يضر معها سيئة**»[14]؛ لأن هذا التصوّر ينفي المسؤولية والعدل. ودرس عوامل انحطاط المسلمين الشيعة، ومنها؛ الغرور، والتسليم بما روي من أخبار، تَعِدُ أتباع آل البيت، والمذهب الإمامي بغفران الذنوب، والنجاة دون حساب؛ لذلك أكّد على جدوى العمل، والطاعة، والإيمان الصادق[15].

12 مرتضى مطهري، قضايا الجمهورية الإسلامية، ط1، دار الهادي، بيروت- لبنان، 1981م، ص ص 12-18. الثورة والدولة، ص 94. محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة، ط2، وزارة الإرشاد الإسلامي، طهران، 1403هـ، ص ص 11-46. مركز نون للتأليف والترجمة، محمد باقر الصدر، نظرية الدولة في الإسلام، ط1، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، 2011م، ص ص 11-28. وراجع: مصطفى ملكيان، محمد الشبستري وآخرون، مطارحات في عقلانية الدين والسلطة، ترجمة: أحمد القبانجي، ط1، منشورات الجمل، بيروت- بغداد، 2009م، ص ص 79-220

13 نظام حقوق المرأة في الإسلام، ص ص 155-167

14 نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري، ص 32

15 المصدر نفسه، ص ص 29-33

وشمل تصحيح الاعتقاد تنقية الاحتفال ببعض المناسبات والوقائع، من الغلوّ والتأويل الأسطوري والخرافي، مثل: تحريف واقعة كربلاء؛ فقد ألحقت بالحادثة عدة (أكاذيب)، واختلق الرواة الأساطير، وحرّفوا سير الأئمة وصفاتهم، فنسبوا إلى علي، مثلًا؛ قوة خارقة، وعظمة أسطورية، ومؤهلات، وقدرات عجيبة، ليظهر في مظهر بطل من أبطال المعارك؛ فقد ضرب بسيفه في معركة خيبر (مرحب الخيبري)، ضربة قسمته إلى نصفين، فنزل جبريل، ووضع جناحيه تحت سيف علي، حتى يخفّف من وقع الضربة، ويمنع أن تنشق الكرة الأرضية إلى نصفين، ويحول دون أن يعمّ الموت والخراب[16].

وفي هذا السياق، نبذ الاعتقاد بأن يكون الحسين، قد استشهد لغفران ذنوب الأمّة، يوم الحساب؛ لأن هذا الرأي يحدّ من مسؤولية المؤمن وحريته، ويساهم في عقلية التواكل. وعمل على تصحيح مفهوم العزاء والذكرى؛ أهو بكاء لضياع الحسين أم لعظمته؟ فقد أُفرغ العزاء الحسيني من محتواه، وأصبح البكاء والحزن هدفًا وغاية في حدّ ذاته، وأضحت الشهادة رمزًا للانكسار والفشل، لإثارة العواطف ضدّ يزيد وابنه. والحال أنّ العزاء يحمل مضمونًا اجتماعيًا، يعبّر عن الحركة والنضال الاجتماعي، ويصف متّبعي هذا السلوك بالجناة، وينسب إليهم تحريف العقيدة، والمعاني الأصيلة لنهضة الحسين، ويرى أن؛ زعمهم هذا يماثل قول النصارى في موت عيسى، ويودّ أن يعبّر الرثاء عن التغنّي بالبطل وبشجاعته، لا دليلًا على القهر ورثاء مسكين مهزوم[17]. واجتهد مطهّري في تصحيح معتقد الشفاعة، وما صاحبه من ممارسات طقوسية؛ فلا يمكن الاعتقاد بأن الحسين شفيع الناس من خلال اللطم، وسكب الدموع، والعزاء، ورأى أنّ هذا التصوّر، يماثل الاعتقاد بشفاعة الأوثان عند المشركين؛ ذلك أنّ الشفاعة لله وحده[18].

وأمّا في ما يتعلق بعقيدة التقية؛ فإنّه يرى أنّ الفكر الشيعي أفرغها من مفهومها الأصلي، الذي يفيد الحفاظ على الدين، وأصبحت ملاذًا للتهرب من مواجهة العدو، والدخول في مجادلات جوفاء[19].

ودعا إلى تنقية نصوص الشريعة من كل ضروب التناقض، والغلو، والإطراء، ومراجعة وثوقية الأخبار المروية عن الأئمة، وترجيح كفة العقل؛ فقد تضمنت سيرهم الكثير من التناقض والاضطراب، كأن نجد عليًا والرسول، يعيشان عيشة الزهد، في حين أن الأئمة لم يكونوا كذلك[20]. ويؤكّد على دور الزمان والمكان في صياغة بعض الأحكام والسنن؛ فيرى أنّ: النّصوص الدالة على الخضاب، خاصة بظرفية زمنية، ولم تكن

16 نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري، ص ص 36-39-42. لقد مثّل الفكر الأسطوري، قسمًا مهمًا من أقسام الثقافة الإسلامية: راجع:
Fathi Triki, L'esprit historien dans la civilisation arabe et islamique, Maison Tunisienne de l'Edition et Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis, 1991.

17 المصدر نفسه، ص ص 49-52

18 نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري، ص ص 57-59

19 المصدر نفسه، ص 115

20 الثورة والدولة، ص 487

من الأحكام العامة، وأنّ الحكم بتغيير الشّيب، هدف إلى الرفع من معنويات المقاتلين المسلمين، وتحفيزهم على القتال، وحتى يشعر العدو بصغرهم وقوتهم[21].

على هذا النحو، إذن، تتجلى لنا أهمّية الاجتهاد في تفكير مطهّري؛ فكان، على حدّ رأي الأستاذ محمد عمارة، صاحب <مدرسة اجتهادية>، وأحدث مع غيره من المجتهدين ثورة فكرية، ارتأت تجديد قراءة الدين، وإصلاح الفكر ونقده، وثارت على الإخباريين، وهدفت إلى تنقية ما شاب العقيدة من انحراف كبير[22].

د- البحث في علاقة الدين والدولة وقضايا التطور والتعايش والمواطنة والعنف:

أضحى الاجتهاد وسيلة رقي وتطوّر، وعملية بناء للمجتمع ونظام الدولة، وصار الوازع الديني من المداخل المهمة للاجتهاد؛ ذلك أن الدين، وما يتعلق به من قيم ومعتقدات، يساهم في تحقيق الحكم الديمقراطي، والتعايش السلمي، والإصلاح السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، فلعب المجتهدون دورًا فاعلًا في الانخراط في الرقي الحضاري، والتقدم، واحترام المختلف بالعودة إلى القيم الدينية الأصيلة[23].

وقد تميز مطهّري بشجاعة فكرية، برزت من خلال التطرق إلى مسألة التقريب بين المذاهب الإسلامية، خاصة، ومنها؛ السنة والشيعة، وخلق أجواء التفاهم، والتقارب، والتعايش؛ لكي يعمّ السلام والوئام داخل الوطن الواحد، ويتجاوز الشيعة عزلتهم وتتوطّد علاقاتهم؛ فنوه بالتسامح والاحترام، الذين أبداهما الإسلام لعقائد الشعوب الأخرى، وتحدث عن «المعنوية»؛ وهي حالة من الرقي الروحي، بسبب نمو العاطفة الإنسانية والأخوّة الإسلامية[24].

وكان لهذه الدعوة إلى التسامح والحوار، امتدادها الواسع في الأوساط الاجتهادية الشيعية في العقود الأخيرة؛ ليعبر المجتهدون عن قراءة جديدة للدين، تمكّن من الخروج من دائرة المذهبية، وبناء الدولة الوطنية، والنظر في العلاقة بين الهوية الدينية والهوية الوطنية، ونزع الطائفية، ونبذ السب، والتكفير، والإقصاء، والعنف، والتطرف، فاجتهد العلماء، مثل؛ محمد حسين فضل الله، ومحمد مهدي شمس الدين، وعلي الأمين، في تقديم قراءة حداثية للدين، من خلال الحديث عن الوحدة الوطنية وحقوق المواطنة، ووجوب التعايش بين السنة والشيعة؛ لأنّهما أمّة واحدة، ونشر «خطاب الاعتدال في مواجهة ثقافة التطرف

21 نظام حقوق المرأة في الإسلام، ص ص 123-124

22 محمد عمارة، مقدمة كتاب نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري، ص ح.

23 المصدر نفسه، ص ص 111-113

24 نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري، ص ص 162-163. الثورة والدولة، ص 132، ص ص 154-163. بين المنبر والنهضة الحسينية، ص 444. وللتوسع في علاقة المسلم المعاصر بالدين، انظر:

- Seyyed Mohammad Hussein Tabâtabâï, L'islam et L'homme contemporain, traduit par V.M Vis-Dousti, Assemblée Mondiale Ahlu al-bayt, 2012.

والإرهاب»، و«حوار الأديان والثقافات». لقد كان لهذا الفكر المعتدل مكانة كبرى في الأطروحات النظرية للفلاسفة المعاصرين، الذين تجاوزوا فكر المراجع وسلطة الموروث، فتحدث محمد مجتهد شبستري عن «القراءة الإنسانية للدين» و«القراءة النبوية للعالم»، وصاغ مصطفى ملكيان نظرية «العقلانية والمعنوية»، وهي: نظرية ترتكز على ضرورة تقبل الدين بصيغة جديدة وفهم جديد. وطرح عبد الكريم سروش فكرة «القبض والبسط»؛ التي تميز بين الدين والمعرفة الدينية البشرية المتغيرة، و«الصراطات المستقيمة» أو التعددية الدينية[25]. ولا شكّ في أنّ هذه القراءات، تعبّر عن تطوّر الاجتهاد في فهم النصوص الدينية، ونقد التدين التقليدي، وتأسيس التدين العقلاني الذي ينطلق من التجربة الدينية، ويشيد بالقيم والمبادئ التي جاءت بها الأديان، ويساهم في بناء الوطن، وتحقيق السلام. مما يعني؛ أنّ مواضيع الاجتهاد لم تقتصر على المجال الفقهي، وأنه قراءة مجدّدة للدين، ولطرائق التعايش والتفاعل مع المستجدات في العالم.

على هذا النحو، إذن، منح الاجتهادُ الدينَ حركة وحيوية وحياةً ونشاطًا فكريًا مستمرًا؛ إذ جعل المجتهدون قراءة الدين تستوعب متطلبات الزمان وقضاياه، ورفعوا شعارات، مثل؛ «الثورة»، و«النهضة»، و«تجديد الفكر»، و«الإسلام والاقتصاد»، و«بناء الذات الثورية»، للمساهمة في تحقيق مداخل الإصلاح والتقدّم في الدولة. وتوضح من خلال مطهّري؛ أنّ الاجتهاد يقوم على تشخيص العلل، وتعيين مواضع الفساد في مختلف المجالات، وتدبير الإصلاح وتجديد التفكير، وبلوغ الاستقلال الفكري والثقافي، وحماية الهوية الإسلامية والخصوصيات الثقافية من معضلات التغريب والاستشراق، والدفاع عن منظومة الأخلاق والقيم الإسلامية، وتحقيق بناء شامل للمجتمع في سبيل تحرره ونهضته وتقدمه، والحفاظ على هويته بالعودة إلى الشريعة، وبالاستفادة من التنويريين فيما يخدم الدين والإنسان، ولا يتعارض مع العقيدة وقيم العصر ومتطلّباته؛ لذلك تنوّعت مواضيع الاجتهاد المعاصر ومجالاته، وهدفت إلى النهوض بالمجتمع، وتأسيس فكر سياسي واقتصادي وأخلاقي حديث، وتحقيق عدّة قيم ومبادئ، مثل؛ العدالة، والمساواة، والأخلاق، والتسامح، وإصلاح الاقتصاد، ومقاومة الفساد في السلوك والاعتقاد[26].

وقد توضّح لنا: أنّ مطهّري اجتهد في مقاربة عدّة قضايا معاصرة، ونبذ التقليد الأعمى للعلماء والفقهاء، وشكّل اجتهاده ثورة فكرية وقيمية، من خلال إعادة قراءة الروايات والأخبار والمقولات والمعتقدات، مثل؛ الإمامة، والنهضة الحسينية، وفق قيم الثورة في إيران، وما يخدم الإنسان المعاصر ويوليه مكانته، فتحدّث

25 انظر: علي الأمين، السنّة والشيعة أمّة واحدة، ط2، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت- لبنان، 2015م. وكتاب خطاب الاعتدال في مواجهة ثقافة التطرف والإرهاب، مؤسسة العلامة السيد علي الأمين للتعارف والحوار، بيروت- لبنان، 2015م. وراجع: مصطفى ملكيان، عرض ونقد لنظرية القبض والبسط النظري للشريعة، قضايا إسلامية معاصرة، ع15، مركز دراسات فلسفة الدين بغداد، ص 28. ومصطفى ملكيان، التدين العقلاني، ترجمة: عبد الجبار الرفاعي وحيدر نجف، ط1، مركز دراسات فلسفة الدين- بغداد، 2012م. وراجع: محمد حسين فضل الله، الكلمة السواء قاعدة للتعايش، قضايا إسلامية معاصرة، الفلاح للنشر والتوزيع، ع20-21، بيروت، ص ص 21-37. ومحمد مجتهد شبستري، التعايش والحوار بين الأديان والثقافات، الفلاح للنشر والتوزيع، ع 20-21، بيروت، ص ص 87-132. وانظر ضمن نفس العدد: عبد الكريم سروش: الصراطات المستقيمة، ص ص 133-168

26 نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهّري، ص ص 81-83، ص ص 116-138، ص ص 155-177. بين المنبر والنهضة، ص 141

عن محاربة الأهواء والبدع، وعن المصلح الذي يجدّد للأمّة دينها[27]. لكن رغم هذا الجهد الذي بذله، فإنّه لم يتجاوز في أغلب اجتهاده سياج نصوص الشّريعة، وعمل الدعاة، يتحدّث عن الإصلاح والإحياء ونقد الفكر، ويعيد طرح الإشكالات التي أثارها بعض العلماء، حول؛ القضاء، والقدر، والحجاب، والعدالة، والإمامة، والنبوة، ونلفيه يشيد بحادثة كربلاء وما تجسمه من صور البطولة والفداء، وحينما يثير مسائل جديدة، يقدم إجابات المتكلم التقليدي؛ لأنّه لم يكن إيجابيًا في بعض رؤاه تجاه أهمّ الأفكار والأطروحات الحديثة، وكان يقرّ بتلازم الدين والسياسة، ويعتقد أنّ الإسلام السياسي هو الطريق الأمثل للنهوض وتقديم الحلول للمجتمع، ولا حاجة للمسلمين للاقتباس من التيارات السياسية والفكرية الغربية؛ لأنها تفكّك الدولة وتهدم الدين، فنقد المدارس الغربية، وحذر من انتشارها في البيئة الإسلامية[28].

2- منهج الاجتهاد وآلياته في فكر مرتضى مطهّري:

تركّز اهتمام المجتهدين المعاصرين بتجديد العلوم الإسلامية والمباني العقلية في معالجة القضايا الدينية والحياتية، وانشغلوا بمراجعة المسلمات، وتحقيق إسلامية المعرفة، وتأكيد الوعي بالتاريخ، اعتمادًا على آليات اجتهادية ووسائل منهجية مختلفة في التعامل مع نصوص الشريعة تمثل أهمّها في[29]:

أ- تجديد التعامل مع الموروث وتطوير العلوم الشرعية:

تأسّس التلقي المعاصر للموروث الديني الإسلامي، على الوعي بضرورة تجديد العلوم الإسلامية، عبر تنويع أحكام علم الكلام، ومواضيعه، وأصول الفقه، وتطوير وظيفتهما، واستثمار حقول أخرى، مثل؛ الفلسفة، والتاريخ، والاجتماع، والاقتصاد، والنفس، فقد حرص مطهّري، مثل غيره من أتباع مدرسة الاجتهاد والتجديد، إبان الثورة الإيرانية على إيجاد إصلاحات في البنى المعرفية لنظام الاجتهاد الفقهي، عبر إدخال مجموعة من العلوم الأخرى، تشمل؛ الحديث، والرجال، والتفسير، والعقيدة، والأخلاق، والقراءة التاريخية. ولم يعد الاجتهاد الشيعي قصرًا على المجال الفقهي، وإنما اقتحم كلّ مجالات الواقع المتشعب في العقيدة والحقوق، والحريات، والصحة، والسياسة، والتطرف، والاستبداد، فاقتضى هذا الواقع، تجدّد العلوم لتشمل؛ علم الكلام، والفلسفة، والتحوير في بعض الأحكام، دون الخروج عن النص المؤسس، ومبدإ

27 الإسلام ومتطلبات العصر، ص ص 263-264

28 الثورة والدولة، ص ص 125-126، ص ص 153، 245. ونقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري، ص ص 82-83، ص 111. ويمكن العودة إلى علاقة الإسلام السياسي بالخطاب التبشيري الخلاصي، من خلال العودة إلى: علي الصالح مولى، مسألة الحكم لدى الشيعة الإمامية الاثني عشرية، مجلة الحجاز العالمية للدراسات الإسلامية والعربية، ع13، نوفمبر، 2015م، ص 236

29 الإسلام ومتطلبات العصر، ص ص259-258. وراجع: أفكار النائيني وعلي شريعتي ومهدي بازرجان وحسين نصر ومطهري وسروش، ضمن: مجيّد محمدي، اتجاهات الفكر الديني المعاصر في إيران، ترجمة: ص. حسين، المعهد العالمي للفكر الإسلامي والشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010م.

الإجماع؛ ذلك أنّ: «**الشرائع تتبدّل بحكم تطوّر متطلبات العصر، فإذا كان القصد من متطلبات العصر، هو ما يسمّونه اليوم بالمدنية أو المدنية المتطوّرة؛ فإنّ الحاجة إلى دين جديد مستمرة على الدّوام**»[30].

وقد تجلّت محاولة تجديد العلوم التقليدية، من خلال مراجعة القواعد والمسلمات التي حكمت بنية المنظومة الفقهية الأصولية الشيعية، باعتماد آليات متنوعة في التأويل والتحليل، تعيد النظر في ما أُقرّ في الفكر والعقيدة، وتصوغ أحكامًا وآراءً متجددة في التعامل مع المغاير والمختلف، تقوم على تنقية الأخبار وتقويمها وفق النص القرآني، وترجيح آراء المجتهدين، ومراعاة تنوع ثقافة المجتهد، والاستقلال في الرأي، وتوسيع دائرة الأحكام. فمثّل علم أصول الفقه فلسفة العلماء المسلمين في تفسير النص التشريعي، والمنهج العلمي المنطقي للاجتهاد بالرأي في استنباط الأحكام فيما ورد فيه نص، ووضع المجتهدون نصب أعينهم مراعاة المصلحة، وفقه الكل، وأحكام الطوارئ؛ وذلك للاستجابة إلى النوازل، وإدارة الدولة، والتفاعل مع النظام الاقتصادي والسياسي العالمي، وإصلاح بنية تفكير المجتمع ورؤاه وقيمه الأخلاقية والتربوية[31].

واتسمت بعض اجتهادات مطهّري وغيره من مجتهدي عصره، بالمرونة، ومجانبة كل تزمت، أو تعقيد في استخراج الأحكام لتساير حاجة المجتمع وخصائصه، ومن الأمثلة التي يضربها مطهّري لتأكيد وجوب التحرر من بعض قيود الأحكام: هو ما تعلّق بتحريم لمس جسد غير المحرم، فأباح إنقاذ امرأة في حادث وحملها إلى المستشفى، دون انتظار أحد محارمها، لحمايتها وتحقيق نجاتها. وأمّا المثال الثاني: فتعلّق بوجوب استدعاء طبيب جراح لامرأة في حالة مخاض لم تفلح القابلات في توليدها[32]؛ لذلك رأى مطهّري: «أنّ جهود المجتهدين، **ينبغي أن تركّز على المسائل الجديدة والمستحدثة، التي تظهر في كلّ عصر، ويجب التأكّد من انطباقها على ما هو موجود في الشّريعة من أحكام مجملة**»[33]، وأنّ الاجتهاد في العصر الحالي فقد روحه؛ لأنّ الناس يعتقدون أنّ مهمّة المجتهد، هي فقط استنباط المسائل والأحكام الفقهية، التي لها حكم واحد مهما تعاقبت الأزمنة، وفي هذا الصدد، أقرّ مطهّري بنسبية الأحكام المتّصلة بالمعاملات وتاريخيتها، وبتعدّد الأحكام الفقهية؛ لأنّ الشريعة ليست مجموعة من الأحكام الثابتة، فلكل عصر ضروراته، وأدواته المعرفية، ومناهجه العلمية، وطرائق تفكيره، وعادة ما نلفيه يتحدث عن إجماع الأمّة ومصالحها، ومعقولية الأحكام ومدى انسجامها مع الواقع ومع النص القرآني[34].

30 الإسلام ومتطلبات العصر، ص 247

31 انظر: مواقف محمد مهدي شمس الدين، ومحمد حسين فضل الله، وعبد الجبار الرفاعي، وحسن الأمين، ضمن مجلة: مقاصد الشريعة، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، دار الفكر- دمشق، 2002م.

32 الإسلام ومتطلبات العصر، ص 174

33 الإسلام ومتطلبات العصر، ص 174

34 المصدر نفسه، ص ص 163-164

ومن الجوانب الأخرى المهمّة في تجديد قراءة الموروث، ما تعلق بإحياء الشريعة، وتجديد الفقه؛ ذلك أنّنا نلمس في مواقف مطهّري، خطًّا ثوريًا يهدف إلى الإحياء والتجديد، وهو يقرن بينهما ويراهما منهجين ضروريين في الاجتهاد، يُعرَّف الاجتهاد، بأنّه: إحياء لأفكار الأمة، وتصحيح لمواقفها تجاه الدين. والإحياء، بأنّه: إثارة صحوة جديدة في الدين، وإحياء التفكير بشأنه، وببعض ما صار مهملًا منه، وإزالة الانحرافات والخرافات والتشويهات، وتجديد السنة وإماتة البدعة. ويتمثل تجديد الفكر؛ في تنقيته من الشوائب، والخرافات، والزيادة المضافة إليه، وتأمّل المتغيرات على الفكر الديني[35]. ويشمل التجديد والإحياء للقيم والمبادئ الإسلامية، مثل؛ العدالة، والقضاء على الخلافات والحواجز الطبقية، وتحقيق استقرار المجتمع الإسلامي، والرحمة، والأخوة، وزوال الظلم والإجحاف، والقضاء على الحواجز الطبقية، والمشاكل الاقتصادية، واحترام الحريات. ويرى أن الإحياء والتجديد؛ هما سبيل إعادة القيم القرآنية النبيلة، وتحقيق أهداف الثورة، وسرّ دوام حكومة الجمهورية الإسلامية واستقرارها[36].

ويعتقد مطهّري أنّ قصور الاجتهاد في عدّة أحكام إسلامية، ساعد على ظهور تصورات خاطئة حول الشريعة الإسلامية، تصفها بالتحجّر، والتخلّف، والعجز عن مواكبة العصر، وقد أعاق الجمود الفكري وتوقُّف الفقه الإسلامي عن الحركة، وتقديس تجربة الأقدمين، والابتعاد عن مواجهة مستجدات العصر، روحَ التجدد في الشريعة، وتمسك الناس بهويتهم، وساهم في ابتعاد فئة من الشباب (المتنورين) عن الأصول الشرقية والإسلامية، وتقليدهم المطلق للمدارس الفلسفية الغربية، ويتطلّب هذا الحال قيام حركة نشيطة لسن القوانين الجديدة، انطلاقًا من الواقع المعاصر ومن التعاليم الإسلامية[37]. وباتت الحاجة ماسة إلى مجابهة جمود الفقه وتخلّفه أمام القوانين والتعاليم الأوروبية، في المجال الاجتماعي، والقضائي، والأحوال المدنية، وفي كلّ القوانين والأحكام حتّى تواكب العصر ومبادئه، ويجد فيها الجيل الجديد ملاذه، يقول مرتضى مطهّري: «**نحن نرجّح السير في طريق القرون السّبعة المنصرمة، بينما قرننا المعاصر يحتاج إلى طوسي (ت460هـ)، جديد؛ بل إلى عشرات من أمثاله، يقومون، أوّلًا، بتفهّم متطلبات العصر وحاجاته بضمير مشرق. وثانيًا: باقتحام السّاحة العلمية بشجاعة عقلية وأدبية، نظير شجاعة شيخ الطائفة. وثالثًا: بعدم تجاوز حدود الكتاب والسنة**»[38].

يتّضح من خلال فكر مرتضى مطهّري؛ أنّ الاجتهاد حركة مستمرّة، وقوّة لإحياء الفكر الدّيني القويم، وتجديده، وتحرّره من أسر الماضي، ينير العقول والنّفوس وينزع المفاسد، لتخطّي العقبات التي تقف حاجزًا أمام رقي الإنسان وتنويره، يقول: «**إنّ لدينا دينًا، والفكر الديني موجود عندنا، ولكنّنا في حالة بين النوم**

35 بين المنبر والنهضة الحسينية، ص ص 493-503

36 الثورة والدولة، ص ص 131-132

37 نقد الفكر الديني عند الشيخ مطهري، ص 137

38 نقد الفكر الديني عند الشيخ مطهري، ص 139

واليقظة، حالة بين الموت والحياة، وهي حالة من الخطورة لابد من دراستها»[39]. ويستوجب الإحياء والتجديد، مراجعة الفكر الديني ومفهوم التدين ومسؤولية المسلم: «**ولكن الذي يجب أن يشغل بالنا بالدرجة الأولى في الوقت الحاضر: هو هذا الفكر الديني الذي نحمله نحن المتدينين المسلمين، هذا الفكر الذي نحمله نصف ميت، أو في حالة خمود، هذا الفكر فينا يجب إحياؤه**»[40]. ويرجع مطهّري انحطاط المسلمين في العصر الحاضر إلى انتشار الأوهام والكسل والبطالة، بدل العمل والاجتهاد والاقتداء بآل النبي، واتخاذهم قدوة في المسؤولية وحبّ العمل، مما يعني؛ أن الاجتهاد ينبني على العودة إلى القرآن والإجماع، وفهم العقيدة وتطبيقها، ويتأسس على المسؤولية، والوعي بقيمة الإنسان ودوره في الوجود.

لذلك يدعو مطهّري إلى أن يجدّد المسلمون طرائق تفكيرهم في الدين، ويراجعوا أفكارهم حول الإسلام، وإلى تحدي السياسة الحاكمة في العالم، والتي تريد أن يبقى الإسلام بين الحي والميت، فيشمل الاجتهاد إحياء الدين، وإصلاح نمط التفكير والعقول بتصحيح فهم المسلمين للإسلام، وتنقية الدين من الخرافات، ويرى أنّ رسالة العلماء هي التوضيح والتّمييز بين الدين وما هو ليس من صلب الدين، ومكافحة البدعة والتحريف بالتمسك بالنص القرآني، وما يجمع عليه العلماء، وأنّ المسلمين ما أحوجهم اليوم «**إلى نهضة دينية إسلامية، وإلى إحياء الفكر الديني، وإلى انتفاضة إسلامية نيرة**»[41].

ويكمن الاجتهاد في فهم النصوص الدينية، من خلال سعيه إلى نقد القراءة الحرفية للنصوص، وإعادة النظر في بعدها التاريخي، بتقديم رؤية كونية تضع في الاعتبار قانون التحول المعرفي، وفلسفة الأحكام وتحديات الحداثة، وبمنح الاجتهاد معنًى شاملًا، يخص عدة مسائل حياتية وفكرية تقرنه بالثورة، وبمعان إنسانية؛ لأن الاجتهاد في فهم الموروث، وفي إيجاد القيم والحلول، يضمن تحقيق الاستقلال الثقافي والسلام والحرية في الجمهورية الإسلامية. ويرى في هذا المضمار: أنّ الثورة الإيرانية، قامت لفك قيود التزمت والجمود، وأنّ الحرية ينبغي أن تكون شاملة، كما ينص الشرع، وبهذا المعنى، خالف مطهّري اجتهاد العلماء الشيعة الأوائل، الذين أوّلوا الآيات تأويلًا مذهبيًا مغاليًا، فاستخلص إثر تفسير الآيتين: {**إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا**} (الدهر3/76)، و{**فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ**} (الكهف29/18): أنّ الإسلام دين الحرية، يحقّق الكرامة لجميع أبناء المجتمع، وأنّ «الإنسان **يجب أن يكون حرًا في فكره، وقلمه، وبيانه، وبهذه الصورة، فقط، تتمكن ثورتنا الإسلامية من الاستمرار في طريق النصر القويم**»[42].

39 الثورة والدولة، ص ص 331-334

40 المصدر نفسه، ص 340

41 الثورة والدولة، ص ص 342-344

42 المصدر نفسه، ص ص 133-134، ص ص 135-199

ولكن، رغم هذا الجهد التجديدي المهمّ، الذي يعبّر عن شجاعة وجرأة في ذلك الزمن؛ فإن مطهّري بقي منشدًّا إلى مذهبه، وإلى فكره الدعوي، وإلى ما أقرّه القرآن والعلماء، هذا ما نلمسه، مثلًا، في موقفه من الرئيس بورقيبة في مسألة إباحة الإفطار، أو في رأيه السلبي، أحيانًا، من المالكية والأشاعرة والمعتزلة والشافعية[43].

ب- التدبّر والتعقّل: دعوة إلى إعلاء منزلة العقل

ذكر مطهّري: أنّ الشّيعة استعملوا كلمة الاجتهاد، بمعناها العام، الذي يدل على؛ مطلق الجهد والسعي للوصول إلى حكم شرعي من الأدلّة الشّرعية المعتبرة، فكان الاجتهاد، بمعنى؛ التدبر والتعقل في فهم الأدلّة الشّرعية؛ لأنّ استنباط هذه الأحكام، يكون بمعرفة جملة من المعارف الشرعية؛ كالأحاديث، والأصول، والتفسير، وأشار إلى أن القصور المنهجي في الاجتهاد، تمثّل في منع الرأي والإجماع[44].

يدعو مطهري إلى تطبيق الاجتهاد الذي يعول على العقل، ويعتبر الإخبارية حركة مناوئة للفكر، فينفي العصمة عن العلماء والأنبياء وجميع البشر، ولا يجيز التقليد بما هو تطبيق أعمى للعادات، والتقاليد، وتسليم مطلق للأخبار، والأحاديث المنسوبة إلى الأئمة؛ لأنّه يورث المفاسد. ويُشرّع مطهّري للتقليد الواعي الذي يفتح الأبصار، ويعبّر عن المسؤولية والحرية، ويجيز تقليد الفقهاء الصالحين، وكلّ مجتهد حيّ، ونبذ تقليد الميت؛ ذلك أنّ الهدف من تحريم التقليد، هو: الحفاظ على المكانة العلمية والدينية للحوزة، وجعل العلوم تُساهم في حلّ المشاكل التي لم تعالج بعد، فأدام المجتهدون النظر في المشاكل الجديدة، وطوّروا العلوم الإسلامية بجعلها تواكب الواقع[45].

على هذا النّحو إذن، عمد مرتضى مطهّري، وعدد آخر من المجدّدين، إلى إعادة فهم النّص، وتجديد قراءته باعتماد منهج نقدي عقلاني في نقد الفكر الديني، وفهم مقدّمات الاستدلال، وفي التعامل مع الأخبار تعارضًا، وسندًا، ودلالةً، وإزاحةً للخرافات والبدع، فاستخدم الجهاز الاصطلاحي الفلسفي القديم، مثل؛ «المادة»، و«الصورة»، و«العلة»، وفلسفة الأحكام التي تمكّن العقل من أن يكون قادرًا على تحقيق الانخراط في قيم العصر، ومشاغل الوطن والمسلمين عامة، وتساعده على اكتشاف القوانين، والنفاذ إلى حوزة الدين، وترفع مكانته في الاستنباط، وجعل العقل إمامًا للاجتهاد والإصلاح والتجديد[46].

43 الإسلام ومتطلبات العصر، ص ص 53-54، ص 7

44 الثورة والدولة، ص ص 347-351، ص 395. راجع: تعريف الاجتهاد، ضمن:

Malek chebel, «Ijtihad», Dictionnaire des symboles musulmans, Rites, mystique et civilisation, Editions Albin Michel, 1995, Paris, pp212-213.

45 الثورة والدولة، ص ص 354-364

46 بين المنبر والنهضة الحسينية، ص 29، ص 109. مجتبى إلهيان، الأستاذ المطهري، الشخصية المبادئ والمنهج الفقهي، الاجتهاد والتجديد، ع11-12، 2008م، ص 39-47

والحقّ، أنّ هذه النّزعة الاجتهادية المناصرة للعقل، كانت السّمة الأعم لعدد كبير من تيّار الإحياء والإصلاح والتجديد الشيعي؛ لأنّ العقل يدين التطرف، والجمود، والتحجّر، وفي هذا المجال، تحدث علي الأمين عن مكانة العقل في الإسلام، ورفض أن يمارس الفقيه التحليل والتحريم. وقدّم محمد تقي المدرسي رؤية علمية اجتماعية في فقه الأولويات، تعتمد على (الكتاب، والسنة، والعقل) لإنارة الفكر، فأشاد بدور العقل في منهج الاستنباط، وبقيمة التكامل بين العقل والوحي، وبالاستفادة من جميع العلوم، ومنها؛ علم السياسة، وعلوم الأخلاق والمنطق. ولاحظ أنّ أخلاقيات بعض القوانين التي توضع اليوم، تستوجب إدامة العقل والتفكير، مثل؛ الاستنساخ البشري، واعتماد الأسلحة، والاحتباس الحراري، والغازات المؤثرة، ومدى مساهمتها في خدمة الإنسان، وبناء الأسرة، وتقدّم الحضارة[47].

ج- تنظيم الاجتهاد ومعالجة واقع المؤسسة الدينية:

ذهب مطهري إلى أنّ الاجتهاد عامل من عوامل الإصلاح، وتحقيق النهضة، ويستوجب التفقّه في الدين والاعتدال، ليظلّ القوة المحرّكة التي تستوعب ظروف التطور، ويقتضي توسيع مجالاته، وتنظيمه، وإصلاح هياكله، وتعيين شروطه، وتحديد وظائفه، وتهيئة الظروف المناسبة لممارسته في الحوزات العلمية، وضمن مكتب المرجعية؛ ولذلك، اقترح مرتضى مطهّري أن يكرّس المجتهدون جهودهم لتجديد مناهج البحث والفكر وإصلاح التعليم؛ بتجديد البرامج، وتدريس الفلسفة، أو المنطق العقلي الأرسطي، واللغات الأجنبية، وتنويع العلوم، وتحقيق الانفتاح الثقافي، وفرض نظام تقييمي وامتحانات للطلبة، والتكفل بنفقات رجال الدين[48].

فدعّم العلماء منزلة العقل لبلوغ الحقائق، وممارسة الاجتهاد، وتجاوز منهج التلقين وفرض الأفكار، يقول محمد تقي المدرسي: «**فنحن بحاجة إلى أن نعرّض أنفسنا لحركة، أو هزّة، أو انتفاضة عنيفة وحادّة، حتى تسقط كلّ الحجب، والأفكار الباطلة، والضغوط، كي نكتشف الحقيقة بأنفسنا**»[49].

وقد عالج مطهّري واقع المؤسسة الدينية، وموقع الفقيه والخبراء، ونقد علماء الدين؛ لأنهم عطّلوا الاجتهاد، وتسبّبوا في جمود المجتمع، وتوقفه عن الحركة، بسبب النظام المالي، وأساليب ارتزاقهم، وخضوعهم إلى تأثير التقليديين، وأصحاب المال، وأقرّ بأنّ ممارسة الاجتهاد تستدعي نظام التخصّصات

47 محمد تقي المدرسي، المذهب القيمي في التشريع وأبعاد تطوير مناهج الاستنباط، مجلة البصائر، ع51، بيروت- لبنان، 2015م، ص ص 137-138، ص 144، ص ص 149-150. وراجع: علي الأمين، زبدة التفكير في رفض السب والتكفير، ط 2، دار مدارك، الإمارات العربية المتحدة، 2015م، ص 74-90

48 بين المنبر والنهضة الحسينية، ص ص 250-257. الإسلام ومتطلبات العصر، ص ص 17، 67، 78، 161، 265، 277

49 المذهب القيمي في التشريع وأبعاد تطوير مناهج الاستنباط، مجلة البصائر، ع51، ص ص 146-148

في الفقه، والاستقلالية وحرية الرأي، وتوفير ميزانيات خاصة للحوزات العلمية، والمؤسسات الدينية عامة، وإنشاء المجلس العلمي الاستشاري في الاجتهاد[50].

واقترح العلماء أن يشرف على آليات التطوير المختصون، وأن يتعدّد المجتهدون وتتوسّع مجالات عملهم، وقد مكّن الانفتاح ومراجعة العلوم الإسلامية من السماح لغير المعصوم بالإفتاء والاجتهاد ولم تقتصر مصادر الأحكام على أحاديث الأئمة، بل صار للفقهاء والعلماء المجتهدين دور ورأي في الاستنباط وقيادة المسلمين وإرشادهم، ذلك أنّ الواقع البشري يتطلب أن تكون أبواب الاجتهاد مفتوحة شيئا ما من نحو الانفتاح على المذاهب الأخرى والاستفادة من العلوم الحديثة والثقافات المعاصرة، فيتواجد أخصائيون مجتهدون وفقهاء، ويتوسّع المدى التشريعي من خلال تنويع مصادر التشريع التي كانت تقتصر على القرآن وكلام الأئمة ويتجاوز العلماء الآراء القديمة التي تمنع الاجتهاد مع النص[51].

وفي هذا السياق اقترح عدد من المجتهدين مثل المُدَرِّسِي مأسسة الاجتهاد وتوسيع دائرة علمائه للإلمام بالظواهر الدينية والمسائل الحياتية، بأن يتم تشكيل مجالس الشورى لتضم إلى جانب علماء الدين خبراء في علوم الحياة وفقهاء في القانون وغيرهم، واستند لتبرير رأيه إلى ظاهرة انتشار مرض أنفلونزا الخنازير (H1N1) في موسم حج 2010، فأكّد الحاجة إلى وجود خبراء في الصّحة ليحدّدوا مدى انتشار المرض وخطورته، وسبُل الوقاية منه، ذلك أنّ الحوار معهم يمكّن من تحديد الفتوى أو الحكم.[52]

لكن رغم محاولات التطوير، فإننا نرى أنّ: الاجتهاد الشيعي، خضع لسلطة رجال الدين التقليديين، وبعض المرجعيات والحوزات العلمية، كما أن التيار الإصلاحي والتجديدي الفلسفي الشيعي المعاصر وجد، أيضًا، صعوبة في تحرير الفكر من هيمنة الطابع التقليدي واعتماد مناهج البحث الحديثة[53].

د- اعتماد مقاصد الشريعة:

يبدو جليًا أنّ مطهّري اعتمد على مقاصد الشرع والمصلحة في الحديث، عن عدّة مسائل، مثل؛ المرأة، والحجاب، وآداب المعاملات، واجتنب الغلو والتطرف، وتوجه نحو النظر في الكليات، والانتباه إلى الجزئيات، فساهم في اعتماد منظومة عقلانية، أعاد من خلالها النظر في الموروث، عن طريق «فلسفة الأحكام» وفلسفة الوجود والمعرفة، ومستعينًا، أحيانًا، بما اكتسبه من معارف حول التاريخ الفلسفي، وقيم العصر، وفلسفة

50 نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهّري، ص ص 107-115، ص 148. بين المنبر والنهضة الحسينية، ص ص 235-260

51 الإسلام ومتطلبات العصر، ص ص 78 و161-164، 277

52 مجلة البصائر، ع50، السنة23، بيروت-لبنان، 2012، ص 146. في هذا السياق يقدم العلامة اللبناني علي الأمين مقترحات لتطوير الاجتهاد ومنها: تجديد النظر في عملية استنباط الأحكام الشرعية بالتأكيد على مرجعية القرآن وآياته، وتوخّي الموضوعية في الاستنباط وفتح باب الاجتهاد لمن هم أهل لذلك: السنة والشيعة أمة واحدة، ص ص 231-238

53 راجع، في هذا الصدد: مجلة نصوص معاصرة، ع 15-16، 2008م، ع 19، السنة 5، بيروت- لبنان، 2010م.

حقوق الإنسان. لقد تعامل مع نصوص الشريعة، تعاملًا نشيطًا، يضمن مصلحة المسلمين مستقبلًا، من خلال التركيز على حركية المضمون، ومراعاة مقاصد التشريع وأهدافه، و«إدراك الضرورات» والأولويات، وتجاوز القصور المنهجي الذي يساهم في إضفاء قدسية مطلقة على الأشخاص، وتراث السلف. وقد تنامى الوعي لديه بوجوب التمييز بين النصوص الأصلية، والنصوص المستنبطة منها، مثل؛ التفسير والتاريخ، وبالمراجعة النقدية للعلوم، وبضرورة الخروج بالفقه الإسلامي من دائرة الأحكام الفردية إلى دائرة الأحكام الاجتماعية، وتحويل الاجتهاد إلى عمل جماعي متخصص، ينجزه مجموعة من العلماء، بهدف الوصول إلى إجابات تلائم الزمن الحاضر والإشكالات الراهنة، قصد الاهتمام بمقاصد الشريعة، وأهداف التشريع، وفلسفة الفقه؛ ذلك أنّ الاجتهاد، في نظره، هو: جهد بشري، يراعي مصالح الأمة، ويحرّرها من أسر النظرة السطحية والحرفية والمذهبية للنصوص الشرعية[54].

ومن خصائص منهجه الاجتهادي: مراعاة عاملي الزمان والمكان في الإفتاء، لتحقيق المصلحة العامة والاستقلالية، والمراجعة النقدية والحيوية لأحكام الشريعة، واستثمارها في معالجة القضايا الراهنة؛ فقد تطلب الواقع الشيعي، أن يفتي المجتهد حسب خصائص بلده، وظروفه التاريخية، فتعدّد المجتهدون داخل البلد الواحد، وصار لكل مرجع مجلس، ومساعدين، ووكلاء، ومكتب يتفاعل مع الوقائع[55].

على هذا النحو، إذن، حرص مطهّري وغيره من المجتهدين (محمد مهدي شمس الدين، محمد حسين فضل الله، علي الأمين، محمد تقي المدرسي، ومحمد باقر الصدر (ت1980م)) على تجاوز النظرة الضيقة للاجتهاد، واعتمدوا على فقه الأولويات، أو فقه المقاصد الذي تأسس على الاهتمام بالكليات التشريعية، وتوظيفها في فهم النصوص الجزئية، وردّ المتشابهات إلى المحكمات، والفروع إلى الأصول، فينطلق المجتهد من منهج استقرائي شامل، للربط بين الأحكام الجزئية والفروع، والقراءة الشاملة للوحي، ومراعاة النسبية الزمنية والمكانية، وقاعدة «الأهم والمهم»، وأهمّية المصالح والأولويات، لتكييف الواقع البشري مع الوحي الإلهي[56]. ومن أمثلة ذلك: اقترح محمد باقر الصدر ضرورة التفسير الموضوعي للشريعة، فهدف إلى تأكيد روح العصر ونبضه في قراءة القرآن وفهمه، بالاستفادة من الشريعة والإضافة إليها، وسعى إلى التحديث الكلامي، والتفسير الموضوعي للقرآن، وتجديد المنهج في تفسيره[57].

---

54 الثورة والدولة، ص ص 364-370. نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري، ص ص 151-366

55 راجع: مجلة مقاصد الشريعة، تحرير وحوار: عبد الجبار الرفاعي، ط 1، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، دار الفكر دمشق- سورية، 2002م.

56 الإسلام ومتطلبات العصر، ص173. نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري، ص ص 132-139، ص 145. وانظر: مواقف فضل الله وشمس الدين والرفاعي، ضمن مجلة مقاصد الشريعة، تحرير وحوار: عبد الجبار الرفاعي. (مرجع سابق).

57 محمد باقر الصدر، المدرسة القرآنية، مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر، قم، 1421هـ، ص ص 29-30. راجع: حسن الأمين، مجلة مقاصد الشريعة، 2002م، ص ص 152-153

لقد ذهب محمد باقر الصدر إلى أنّ حركة الاجتهاد ينبغي أن تشمل التطبيق الاجتماعي، فيتجاوز المجتهد الاعتناء بالشأن الفردي فقط، إلى الاهتمام بمصلحة المسلم، والمجتمع عامة، في سلوك الفرد وتصرفاته، وحياة الجماعة البشرية، ومصالحها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فيتّسع مجال الاجتهاد المستقبلي، ليكون مدار اهتمامه المجال التطبيقي الاجتماعي، أو ما يعرف بالفهم الاجتماعي للنص، دون التركيز على الفقه فقط، آنذاك، فيتحول الاجتهاد إلى حركة تدافع عن مصلحة الناس، وقوة تعمل على تطبيق مقاصد الشريعة، بتوسيع الهدف، أو المصلحة، وتطبيق الاجتهاد في شتى مناحي الحياة[58].

وقام الاجتهاد على توسيع مجال الاستنباط الفقهي، ليشمل قضايا المجتمع والأمّة، وتجديد النظر في أدواته التقليدية، وبناء منهج جديد في التعامل مع النصوص والأحكام، أسماه محمد تقي المدرسي بـ «المذهب القيمي في التشريع»: وهو المنهج الذي يبني الاستنباط الفقهي عن طريق قيم الشريعة، بتجديد فهم منظومة القيم الإسلامية، التي تمثل خلفية الفقيه المشرع، وهي قيم تتصل بواقع المجتمع وتحولاته، فاعتمد المدرسي «فقه الواقع»، أو «فقه الأولويات»، ضمن رؤية علمية تهدف إلى تأسيس معالم أصولية جديدة في استنباط الحلول والأحكام، وتعوّل على (الكتاب، والسنة، والعقل) ولكنها تلائم الواقع، وتهتم بوجوب التمدن الإسلامي، وتحقق أولوية القيم وتجديدها، وتراعي دور المؤسسة الدينية، وموقع الفقيه والخبراء. وقد تطرّق المدرسي إلى المواضيع المعاصرة المهمّة، والتي تعبّر عن الوعي بالتاريخ وبحركة الواقع؛ فهو يبحث عن تأصيل القيم الاجتماعية والإنسانية، التي جاء بها العصر، واقتضتها الظرفية العالمية الجديدة في البيئة الإسلامية، ومنها مجموعة من الأولويات أو الضرورات، مثل؛ حق الفرد في الحرية والكرامة، ورقابة الدولة على الفرد عن طريق الهاتف، والاطلاع على المعطيات الشخصية[59].

من الواضح، إذن، أهمية منهج الاجتهاد في مدرسة التجديد والإحياء، التي ينتمي إليها مطهّري، فقد جدّد المجتهدون وسائل الاجتهاد وآلياته، بترجيح كفة العقل، واتباع الإجماع وأحكام الآيات، والحد من النزعة الإخبارية التي تقدس الموروث الفقهي، وعملوا على إحياء نصوص الشريعة، وتجديد أصول الفقه، وعلم الكلام، فكانت المقاصد والمصالح والأولويات مشغل المجتهدين، وسبيلهم في مواكبة المستجدات.

واتضح لنا، أنّ مطهري رفض أن يكون الاجتهاد تحويرًا لحقائق الدين الثابتة القطعية أو المباني، وإنّما هو تغيير في السلوك والقيم، وفي بعض المفاهيم الخاطئة. وقد أدار ظهره، مثل غيره من المجتهدين، عن المناهج، والبحوث اللغوية، واللسانية الغربية، مثل؛ الهرمنوطيقا (l'herméneutique)، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، واعتبروها لا تتناسب مع الشريعة الإسلامية، وأبحاث مسقطة عليها. ويتفق فضل الله وشمس الدين ومحمد تقي المدرسي ومطهّري، على أنّ الاجتهاد والتطوير يشمل الفروع، ولا يهم المباني والأصول،

58 محمد باقر الصدر، بحوث إسلامية، ط 2، دار الكتاب الإسلامي، 2013م، ص ص 65-79

59 محمد تقي المدرسي، (حوار) بمجلة البصائر، ع 50، السنة 23، بيروت- لبنان، 2012م، ص ص ص 142-177-178

فلا يطال حكمًا ثابتًا، ويعدّ ذلك ضربًا من البدع والمحدثات؛ فرفض المدرسي (الهيرمونطيقا) ورآه مصطلحًا قديمًا، اعتمده المتصوفة والعرفاء، ولم يتجاوز الاجتهاد في الفروع؛ لأنّ مساحة الاجتهاد والتطوير، تتم في الأدوات والوسائل التي لم ينّص الشّرع على قدسيتها، أو يبين حكمها، فكان عمله الاجتهادي من داخل دائرة عقائد المذهب وصراط آل البيت[60].. وأمّا محمد مهدي شمس الدين، فيقول: «**نحن نتبنى وجهة نظر الإمام الخميني، الذي يقول: إني أومن بالفقه التقليدي، وبنمط اجتهاد الجواهري، ولا أرى جواز التخلف عنه، وأعتقد أن الاجتهاد صحيح بهذه الصيغة، ولكن ذلك لا يعني أن الفقه الإسلامي غير متجدد، إننا نوافق على هذا الفهم الذي يراعي المعايير الضرورية لممارسة عملية الاجتهاد والاستنباط الفقهي، ويحترز من الوقوع في فخ الحداثة**»[61]..

وقد خلصنا من خلال هذا التحليل، إلى أنّ المجتهدين المعاصرين ساهموا عبر منهج الاجتهاد ومواضيعه، في تجديد فهم الدين، والتفاعل مع الحداثة، والنهوض بالمجتمع إلى مستوى العصر، لكن رغم أهمية عملهم، فإنهم لم يتجاوزوا دائرة الشريعة؛ فهو اجتهاد تقليدي في منهجه ومقارباته، وفي بعض المسائل التي يعالجها، ولم يخرج عن سياج الخطوط العريضة للمذهب ومبادئه الكبرى.

الخاتمة:

في نهاية هذا المبحث، يمكن أن نصل إلى مجموعة من المواقف والاستنتاجات، أهمها:

- إنّ الاجتهاد مقوّم أساسي من مقوّمات التحديث الفكري والأصولي، شمل تجديد الخطاب الديني، وبنية التفكير، وتناول المواضيع ذات الطابع المعرفي والمنهجي، ومجالات مختلفة في الدين، والحياة، والاقتصاد، والأخلاق، والعلاقات، والحريات، والقيم. وهدف إلى تحقيق النهضة والإصلاح، ومعالجة أسباب الانحطاط والتخلّف والفساد، ورسم معالم التقدم، بالعودة إلى القيم الإنسانية الأصيلة، والاستفادة من قيم العصر الجديد، وعالج المجتهدون القضايا الحديثة لتحقيق التعايش، واحترام الدولة الوطنية، وحقوق المواطنة، والانفتاح الحضاري والثقافي، ونبذ التطرف والتكفير والإرهاب والعنف. وكان لهذا الاجتهاد الجديد إبّان عصور الأنوار، نتائج مهمة، تجسمت في تغيير منظومة التفكير السياسية والدينية والانفتاح على الآخر، فتنوّع فهم النص، وساد لون من التفكير العقلاني في الدين..

60 مجلة البصائر، ع50، ص ص ص 142، 147، 148، ص ص 154-157، ص ص 175-178

61 مجلة مقاصد الشريعة، ص 43، «**نحن لا نوافق إطلاقا على اعتماد المناهج الغربية، في استنطاق النص باتباع المناهج الألسنية في اللغة، وما إلى ذلك؛ لأننا نعتبر أنّ هذه المناهج تنتمي إلى مناخ ثقافي وحضاري، يختلف عن ثقافة وحضارة الإسلام**».

- قام منهج الاجتهاد على نزع القداسة عن المنظومة الأصولية التقليدية، بتطوير أصول الفقه، وعلم الكلام ووسائل الاستدلال، وتجديد قراءة الموروث، وجعل العقل نبراسًا للفكر والاعتقاد، والتقليص من الأخبار المروية عن الأئمة، مقابل تمكين المجتهدين من إبداء رأيهم، وعيًا منهم بأنّ قضايا عصرهم وآليات تفكيرهم، تختلف عن الأجيال الإسلامية الأولى، فحاولت الاجتهادات الجديدة أن تراعي مصلحة الأمّة، ومقاصد الشريعة وأولوياتها، وأن تتسم بالوسطية والاعتدال.

- إنّ أصحاب الاتجاه التقليدي في الاجتهاد من الفلاسفة والمصلحين، والمراجع العلمية، غالبًا ما انشغلوا بتكثيف حركة الاجتهاد في الفروع، دون التعمق في تحوير الأحكام الأصول أو المباني، واقتصر عمل الاجتهاد على المراجع العلمية، والولي الفقيه أو المرشد الأعلى، ورجل الدين بصفة عامة، فشمل الاجتهاد التخلّص من الإمامة الإلهية لآل البيت، ومن سلطة الولي المطلقة مقابل الإقرار بتعدد الفقهاء والمراجع، والاعتراف بالنظام السياسي الحديث للدولة الإسلامية، والدستور وسلطة الأمة، ولكنّ أصحابه أصروا على عدم الاستفادة من المناهج الحديثة، وقصروا الاجتهاد على رجال الدين والمؤسسات الدينية التقليدية.

لائحة المصادر والمراجع

*** المصادر:**

- مرتضى مطهري، نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري، جمع وتصنيف: مهدي جهرمي ومحمد باقري، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2011م.
  * الإسلام والاقتصاد، ط1، دار الإرشاد، بيروت- لبنان، 2011م.
  * الثورة والدولة، ط1، دار الرشاد، بيروت-لبنان، 2009م.
  * بين المنبر والنهضة الحسينية، ط1، دار الإرشاد، بيروت- لبنان، 2009م.
  * نظام حقوق المرأة في الإسلام، ط1، دار الكتاب الإسلامي، إيران، 2005م.
  * مسألة الحجاب، ترجمة: جعفر صادق الخليلي، ط1، مؤسسة البعثة، بيروت، 1990م.
  * الإمام علي في قوتيه الجاذبة والدافعة، ترجمة: جعفر صادق الخليلي، ط1، مؤسسة البعثة، بيروت، 1990م.
  * الإسلام ومتطلبات العصر، تعريب: علي هاشم، ط1، مجمع البحوث الإسلامية إيران، مشهد، 1411هـ.
  * قضايا الجمهورية الإسلامية، ط1، دار الهادي، بيروت-لبنان، 1981م.

*** المراجع:**

- إلهيان، مجتبى، الأستاذ مطهّري، الشخصية المبادئ والمنهج الفقهي، الاجتهاد والتجديد، ع11-12، 2008م.

- الأمين، حسن، مقاصد الشريعة، تحرير وحوار: عبد الجبار الرفاعي، ط1، دار الفكر المعاصر لبنان، دار الفكر سورية، 2002م.

- الأمين، علي، زبدة التفكير في رفض السب والتكفير، ط2، دار مدارك، الإمارات العربية المتحدة، 2015م.
  * السنة والشيعة أمّة واحدة، ط2، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت- لبنان، 2015م.
  * خطاب الاعتدال في مواجهة ثقافة التطرف والإرهاب، مؤسسة العلامة السيد علي الأمين للتعارف والحوار، بيروت، 2015م.

- الرفاعي، عبد الجبار، إنقاذ النزعة الإنسانية في الدين، ط2، مركز دراسات فلسفة الدين بغداد، 2014م.

- سروش، عبد الكريم، الصراطات المستقيمة، قضايا إسلامية معاصرة، ع20-21، بيروت.

- شبستري، محمد مجتهد، تأملات في القراءة الإنسانية للدين، ترجمة: حيدر نجف، ط1، دار التنوير، 2014م.
  * التعايش والحوار بين الأديان والثقافات، قضايا إسلامية معاصرة، ع20-21، بيروت.
  * الشبستري، محمد وآخرون، مطارحات في عقلانية الدين والسلطة، ترجمة: أحمد القبانجي، ط1، منشورات الجمل، بيروت-بغداد، 2009م.

- شمس الدين، محمد مهدي، مقاصد الشريعة، تحرير وحوار: عبد الجبار الرفاعي، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، دار الفكر دمشق سورية، 2002م.

- الصدر، محمد باقر، الإسلام يقود الحياة، ط 2، وزارة الإرشاد الإسلامي، طهران، 1403هـ.
  * نظرية الدولة في الإسلام، ط1، مركز نون للتأليف والترجمة، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، 2011م.
  * بحوث إسلامية، ط2، دار الكتاب الإسلامي، 2013م.
  * المدرسة القرآنية، مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر، قم، 1421هـ.

- فضل الله، محمد حسين، الكلمة السواء قاعدة للتعايش، قضايا إسلامية معاصرة، ع 20-21، بيروت.

- فضل الله، محمد حسين وعبد الجبار الرفاعي ومحمد مهدي شمس الدين وحسن الأمين، ضمن مجلة: مقاصد الشريعة، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، دار الفكر، دمشق، 2002م.

- قريشي، فردين، تجديد التفكير الديني في إيران، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، تعريب: علي عباس الموسوي، ط1، بيروت، 2008م.

- المدرسي، محمد تقي، المذهب القيمي في التشريع (حوار) مجلة البصائر، ع 50، السنة 23، بيروت- لبنان، 2012م.

- محمدي، مجيّد، اتجاهات الفكر الديني المعاصر في إيران، ترجمة: ص. حسين، المعهد العالمي للفكر الإسلامي والشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010م.

- ملكيان، مصطفى، المعنوية والمحبة خلاص جميع الأديان، قضايا إسلامية معاصرة، ع 47-48، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد، 2011م.

*عرض ونقد لنظرية القبض والبسط النظري للشريعة، قضايا إسلامية معاصرة، ع15، مركز دراسات فلسفة الدين بغداد.

* التدين العقلاني، ترجمة: عبد الجبار الرفاعي وحيدر نجف، ط1، مركز دراسات فلسفة الدين- بغداد، 2012م.

- علي الصالح مولى، مسألة الحكم لدى الشيعة الإمامية الاثني عشرية، مجلة الحجاز العالمية للدراسات الإسلامية والعربية، ع13، نوفمبر، 2015م.

- Malek chebel, article: « Ijtihad », Dictionnaire des symboles musulmans, Rites, mystique et civilisation, Albin Michel, 1995, Paris, pp212-213.

- Seyyed Mohammad Hussein Tabâtabâï, L'islam et L'homme contemporain, traduit par V.M Vis-Dousti, Assemblée Mondiale Ahlu al-bayt, 2012.

- Fathi Triki, L'esprit historien dans la civilisation arabe et islamique, Maison Tunisienne de l'Edition et Faculté des Sciences Humines et Sociales de Tunis, 1991.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2017

All rights reserved © 2017